

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

المعارضة السودانية تهاجم اتفاق الحكومة وحركة قرنق وتصفه بأنه انفصال مؤجل

القاهرة، زين العابدين أحمد

هاجمت قيادات من تجمع المعارضة السودانية الاتفاق الذي تم توقيعه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرنق ووصفته بأنه اتفاق جزئي لم يكن التجمع المعارض طرفاً فيه. وقال الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع السوداني «إنه (الاتفاق) انفصال مؤجل لجنوب السودان»، وأشار فاروق أبو عيسى مساعد رئيس التجمع للشؤون الدستورية والقانونية إلى أن ما جرى في نيروبي يؤكد أن نفوذ الطرف الاجنبي كان كبيراً، بينما قال الدكتور الشفيق خضر القيادي بالحزب الشيوعي السوداني أن الإزمة السودانية «أعمق من أن تحل باتفاقات جزئية ولذلك كان اصرارنا على الحل السياسي الشامل».

وتوقع مراقبون أن يكون اجتماع هيئة قيادة التجمع المعارض والمكتب التنفيذي في اسمره السبب المقلل ساخناً وذلك في الوقت الذي بدأ فيه السؤال يقفز بشدة عن مستقبل علاقة الحركة الشعبية لتحرير السودان بتجمع المعارضة السودانية ومدى امكانية استمرار الحركة كفصيل اساسي في التجمع بعد توقيعها هذا الاتفاق. الا ان الدكتور الشفيق خضر أكد انه ليس بالضرورة ان يكون هذا الاتفاق ذا تأثير على

علاقة الحركة بالتجمع، مشيراً إلى أن هناك قراراً كان قد اقره التجمع، الوطني بأن تواصل الحركة الشعبية حوارها مع الحكومة، ولكنه أشار إلى أن هذا القرار كان يرتبط بعدم حل المشكلة حلاً جزئياً، وإلى امكانية معالجة أي خلل طرأ على الاتفاق الذي وقع خاصة ان الاتفاق لم يكن نهائياً.

وقال الفريق عبد الرحمن سعيد ان انشاء نظامين احدهما علماني في الجنوب وديني في الشمال واستفتاء حق تقرير المصير بعد 6 سنوات يعني انفصلاً مؤجلاً للجنوب، مشيراً إلى أن معالجة الإزمة بشكل شامل وكامل هي الضمان للوحدة. وقال سعيد لـ«الشرق الأوسط» ان وجود دولة دينية في الشمال لن يشجع الجنوبيين على التصويت لصالح وحدة السودان، وان قيام دولة ديمقراطية برضاء الشعب السوداني هو الضمان الوحيد لعدم التصويت للانفصال.

وأضاف سعيد «نحن كتجمع ظللنا نعمل من أجل وحدة السودان منذ بداية عمل التجمع الوطني، ولذلك نؤيد أي خطوة تؤدي إلى حل المشكلة السودانية وتوقف الحزب ولكن على ألا تكون هذه الخطوة على حساب وحدة السودان»، ووصف الفريق سعيد الحوار الذي افضى إلى هذا الاتفاق بأنه كان أشبه بالمباراة بين الحركة الشعبية والحكومة ولذلك اعتبر كل من الطرفين أنه الكاسب في هذا الاتفاق، وكان من المفترض ان يضم هذا الحوار كل الفصائل لان الشماليين أيضاً لديهم رؤيتهم لحل القضية والتي بالمقابل تنعكس سلباً أو ايجاباً على الجنوب. وأضاف: ان وجود دولة علمانية في الجنوب وأخرى دينية في الشمال لن يحل المشكلة لان الوطن واحد والمصالح هي مشتركة بين كل أبناء الوطن الذين لكل منهم الحق في كل شبر فيها.

ومن جانبه وصف فاروق أبو عيسى الاتفاق بأنه جزئي ويعالج جزءاً من الإزمة وقد شارك فيه بعض أطراف الإزمة وليس كل الأطراف وبالتالي فهو وفاق مبتور، وقال أبو عيسى لـ «الشرق الأوسط» «نحن في التجمع الوطني لسناً طرفاً فيه ولم نستشر فيه ولم نشارك فيه ولا نعرف عنه شيئاً إلا ما تناولته أجهزة الاعلام».

وأضاف «إذا استطاع هذا الحل ان يوقف الحرب فعلى الكل ان يعلم ان الحرب مظهر لازمة عميقة مترامية الأطراف، وبالتالي هم عاجوا المظهر وتركوا المخبر»، مشيراً الى ان هذا الاتفاق كان من الممكن ان يحدث منذ فترة طويلة «فلماذا هذا الالام وهذه العذابات والضحايا والشهداء طيلة هذه السنين».

وقال ان «شعب السودان شعب واع يعرف مصالحه ولن يقبل ان يغيب لانه في الحقيقة كان غائباً تماماً عما جرى في غرفة المفاوضات ولذلك هو لا يعترف بهذا الاتفاق»، وأشار أبو عيسى الى انهم في التجمع الوطني سيناقشون هذه القضية في اسمره الاسبوع المقبل «وهناك سنسمي الاشياء باسمائها ونريد الاخرون ان يسموا الاشياء باسمائها ايضاً»، وأضاف أبو عيسى ان «ما جرى هناك في غرفة المفاوضات يؤكد ان نفوذ الطرف الاجنبي كان كبيراً». وقال «انا شاهد حي حيث تغير الموقف الاجنبي اربع مرات صعوداً وهبوطاً وعلى أي حال سنناقش ذلك وسنلتزم بمصلحة الشعب السوداني ولن نقدم ما هو تكتيكي على ما هو استراتيجي».

ولكن الدكتور الشفيق خضر أكد انهم لم يتلقوا اي تفصيلات من الحركة الشعبية وان ما ورد في الاعلام اطار لاتفاق، وأضاف «لكن من حيث المبدأ ان أي اتفاق يوصل الى وقف القتال نحن نؤيده ولكن هناك ملاحظتين فيما يختص بعملية وقف اطلاق النار، إذ ان الاتفاق لم يفض الى ذلك. ثانياً ان الاتفاق جزئي في كل الاحوال مع ايماننا بان هذا الاطار يمكن ان يكون مدخلاً لحل المشكلة بكاملها ولكنه تم بين الحكومة والحركة الشعبية ولم يستشر فيه التجمع، ونحن نرى ان الإزمة السودانية اعمق من ان تحل باتفاقات جزئية ولذلك كان حديثنا عن الحل السياسي الشامل». وأضاف الدكتور الشفيق خضر ان حل أي قضية حتى ولو كانت جزئية لا بد ان يرتبط بالتحول الديمقراطي «وهذه لم تكن واضحة في الاتفاق مما ورد الينا من الاعلام، ولذلك تعليقنا الان يرتبط بالرجوع الى نص الاتفاق والاجتماع مع قيادات الحركة الشعبية ومناقشتهم فيه والتداول حول ذلك في اجتماع السبت القادم».